

أنشئوا السند لأمر الإلكتروني في نافذ. هذا الملف ليس السند. تتيح نافذ إنشاء ورقة السند لأمر وتسجيلها إلكترونياً بأركانها المعتمدة في نظام الأوراق التجارية، ويتعهد فيها المدين بدفع مبلغ معين في تاريخ معين أو قابل للتعين أو بمجرد الاطلاع، ويُجز ذلك بالتوثيق الإلكتروني الذي تصفه المنصة. [1] والدائن هو من يطلب إنشاء السند. ويستفيد من الخدمة المواطنون والمقيمون والمنشآت المسجلة في المملكة. والبيانات هي ما ينص عليه نظام الأوراق التجارية كما تظهر للدائن في المنصة. [2] ويحل نظام التنفيذ الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/237) وتاريخ 3/11/1447 هـ محل نظام التنفيذ لعام 1433 هـ، ويُعمل به بعد مضي مائة وثمانين يوماً من تاريخ نشره في 1 مايو 2026 م. [4] وقبل نفاذه كانت المادة التاسعة من نظام التنفيذ لعام 1433 هـ لا تجيز التنفيذ الجبري إلا بسند تنفيذي لحق محدد المقدار حالّ الأداء، وتعدّ الأوراق التجارية من السندات التنفيذية. [5] ومن نفاذه يكون السند لأمر سنداً تنفيذياً إذا سُجِّل في المنصات الإلكترونية الوطنية، وفق الفقرة (1)(د) من المادة السابعة. [4] وبالبند (خامساً) من المرسوم يبقى السند لأمر الصادر قبل النفاذ، إذا استوفى الشروط النظامية عدا التسجيل في المنصات الإلكترونية الوطنية، سنداً تنفيذياً لمدة سنة بعد النفاذ. [4] وهذه القائمة بذاتها لا تستوفي ذلك، ولا تفتح ملفاً في ناجز. [6]

➔ منصة نافذ: https://nafith.sa/execution_documents/

➔ أسئلة نافذ: <https://nafith.sa/faq/>

➔ نظام الأوراق التجارية: <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/4763eb94-047b-46f1-9697-a9a700f1b7ed/1>

➔ نظام التنفيذ (م/237): <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/67dd54bc-c33a-48c8-8356-b44700a9ab55/1>

➔ نظام التنفيذ 1433 هـ: <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/c81ba2f1-1bf1-443b-9b1c-a9a700f27110/1>

سند لأمر: قائمة تحضير

قائمة بعناصر المادتين 87 و88 من نظام الأوراق التجارية السعودي، تُهيئاً قبل أن ينشئ الدائن سنداً لأمر إلكترونياً في منصة نافذ. هذا الملف ليس ذلك السند. استبدلوا كل [عبارة بين معقوفين]. ولا توقعوا هذا الملف لتقديمه سنداً تنفيذياً.

البند (1): هذا الملف ليس السند

السند لأمر الإلكتروني يُنشأ في نافذ بعد موافقة المدين على طلب الدائن. وتعبئة العبارات أدناه تهيئ العناصر فحسب. وهي لا تصدر سنداً، ولا تُلزم مديناً، وليست طلب تنفيذ.

البند (2): عبارة «سند لأمر»

المادة 87 (أ): يشتمل السند على شرط الأمر أو عبارة «سند لأمر» مكتوبة في متن السند وباللغة التي كُتب بها. لغة السند التي سيستخدمها الطرفان في نافذ: [العربية / غيرها: ●].

البند (3): التعهد غير المعلق والمبلغ

المادة 87 (ب): تعهد غير معلق على شرط بوفاء مبلغ معين من النقود. المحرر (من سيوقع في نافذ): [الاسم، رقم الهوية أو السجل]. التعهد: الوفاء بمبلغ [رقماً] [كتابةً] [العملة]، من غير شرط.

البند (4): ميعاد الاستحقاق

المادة 87 (ج): ميعاد الاستحقاق. السند الذي سينشئه الطرفان واجب الوفاء في [التاريخ]، أو لدى الاطلاع، أو في [تاريخ قابل للتعيين: ●].

البند (5): مكان الوفاء

المادة 87 (د): مكان الوفاء. مكان الوفاء: [المدينة].

البند (6): من يجب الوفاء له

المادة 87 (هـ): اسم من يجب الوفاء له أو لأمره. المستفيد (الدائن في نافذ): [الاسم، رقم الهوية أو السجل].

البند (7): تاريخ الإنشاء ومكانه

المادة 87 (و): تاريخ إنشاء السند ومكان إنشائه. تاريخ الإنشاء: [التاريخ]. مكان الإنشاء: [المدينة].

البند (8): توقيع المحرر

المادة 87 (ز): توقيع من أنشأ السند (المحرر). وفي نافذ تكون هذه الموافقة موافقة المدين داخل المنصة، لا توقيعاً على هذا الملف.

البند (9): الخطوات في نافذ

(أ) التسجيل في منصة نافذ.

(ب) يختار الدائن طلب إصدار سند ويتحقق من بيانات الطرف الآخر.

(ج) تُوثق موافقة المدين. ويحدد الدائن المدة اللازمة للموافقة. فإذا انتهت أُلغي الطلب تلقائياً ولم يعد للمدين أن يوافق.

(د) يُقبل السند ويُنشأ ويُؤرشف. ولا يمكن تعديله بعد الموافقة. وللدائن إلغاؤه، وليس ذلك للمدين.

(هـ) للتنفيذ، تقول أسئلة نافذ إن الطلب يُقدَّم في ناجز، ونوع السند «أوراق تجارية إلكترونية»، وفرعه «سند لأمر إلكتروني»، ويُدخل رقم السند لتُجلب بياناته من نافذ.

الملحق (أ): المادتان 87 و88

نظام الأوراق التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (37) وتاريخ 11/10/1383 هـ الموافق 24 فبراير 1964 م. والصياغة أدناه تتبع نص هيئة الخبراء. [3]

البيان	المادة 87	إذا خلا السند منه (المادة 88)
شرط الأمر	شرط الأمر أو عبارة «سند لأمر» في المتن وباللغة التي كُتِبَ بها السند.	لا يُعد سنداً لأمر. ولا تورد المادة 88 استثناءً لهذا الخلو. [3]
التعهد	تعهد غير معلق على شرط بوفاء مبلغ معين من النقود.	لا يُعد سنداً لأمر. ولا تورد المادة 88 استثناءً لخلو التعهد أو المبلغ. [3]
ميعاد الاستحقاق	ميعاد الاستحقاق.	الاستثناء في المادة 88 (أ): يُعد واجب الوفاء لدى الاطلاع. [3]
مكان الوفاء	مكان الوفاء.	الاستثناء في المادة 88 (ب): إذا خلا من مكان الوفاء أو من موطن المحرر اعتُبر مكان الإنشاء مكاناً للوفاء ومكاناً للمحرر. [3]
اسم المستفيد	اسم من يجب الوفاء له أو لأمره.	لا يُعد سنداً لأمر. ولا تورد المادة 88 استثناءً لخلو الاسم. [3]
مكان الإنشاء	مكان إنشاء السند.	الاستثناء في المادة 88 (ج): يُعد منشأً في المكان المبين بجانب اسم المحرر. [3]
تاريخ الإنشاء	تاريخ إنشاء السند.	لا يُعد سنداً لأمر. ولا تورد المادة 88 استثناءً لخلو التاريخ. [3]
التوقيع	توقيع المحرر.	لا يُعد سنداً لأمر. ولا تورد المادة 88 استثناءً لخلو التوقيع. [3]

خارج المملكة العربية السعودية

- تقتصر هذه الصفحة على نظام الأوراق التجارية السعودي وعلى مسار نافذ.
- ولا تورد حكم سند لأمر في الإمارات أو قطر أو البحرين أو الكويت أو عُمان، ولا تورد رقم مادة من المرسوم بقانون اتحادي رقم (25) لسنة 2025.
- ولا تقول إن المحكمة تقبل السند الورقي أو ترفضه. ويحل نظام التنفيذ الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/237) وتاريخ 3/11/1447 هـ محل نظام التنفيذ لعام 1433 هـ، ويُعمل به بعد مضي مائة وثمانين يوماً من نشره في 1 مايو 2026 م. [4] وقبل نفاذه كانت المادة التاسعة تعدّ الأوراق التجارية سندات تنفيذية لحق محدد المقدار حالّ الأداء. [5] ومن نفاذه يكون السند لأمر سنداً تنفيذياً إذا سُجِّلَ في المنصات الإلكترونية الوطنية، وفق الفقرة (1) (د) من المادة السابعة. [4] وبالبند (خامساً) من المرسوم يبقى السند لأمر الصادر قبل النفاذ، إذا استوفى الشروط النظامية عدا التسجيل في المنصات الإلكترونية الوطنية، سنداً تنفيذياً لمدة سنة بعد النفاذ. [4]

عن هذا النموذج

هذا نموذج استرشادي وليس استشارة قانونية، ولا ينشئ علاقة محامٍ بموكل. تتغير قواعد المحاكم وإرشادات الجهات التنظيمية والتشريعات؛ يُرجى الرجوع إلى المصادر الرسمية المرفقة ومراجعة العقد من محامٍ مختص في كل دولة معينة. آخر مراجعة: 22 أكتوبر 2026. احرص على مراجعته من محامٍ مرخص في دولتك قبل استخدامه، وحيثما كان النموذج أو المنصة الرسمية إلزامياً فهو المعتمد.

منهجية الإعداد: أُعدّ هذا النموذج استناداً إلى التشريعات والمنصات الحكومية الرسمية المذكورة في قسم المصادر، وروجعت كل معلومة نظامية مقابل النص الرسمي في تاريخ المراجعة. وحيثما وُجد نموذج أو منصة رسمية أشرنا إليها، وينبغي استخدامها. الأنظمة تتغير؛ فتتحقق من المصادر قبل الاستخدام، واعرض النص النهائي على محامٍ مرخص.

نص هذه الصفحة وملفات docx. مرخصة بموجب [ترخيص المشاع الإبداعي نسب المُصنّف 4.0 الدولي \(CC BY 4.0\)](#). ولا يشمل الترخيص اسم قانو وشعارها.

المصدر: نماذج/نموذج-سند-لأمر <https://www.qanu.ai/ar/> · آخر مراجعة: 22 أكتوبر 2026 · ليست استشارة قانونية
CC BY 4.0 ·

المصادر

- [1] منصة نافذ، إنشاء ورقة السند لأمر وتسجيلها إلكترونياً [/https://nafith.sa/execution_documents](https://nafith.sa/execution_documents)
- [2] منصة نافذ، الأسئلة الشائعة عن السند لأمر الإلكتروني [/https://nafith.sa/faq](https://nafith.sa/faq)
- [3] هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، نظام الأوراق التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (37) وتاريخ 11/10/1383هـ، المادتان 87 و88 <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/4763eb94-047b-46f1-9697-a9a700f1b7ed/1>
- [4] هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، نظام التنفيذ الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/237) وتاريخ 3/11/1447هـ، الفقرة (1)(د) من المادة السابعة والبند (خامساً) من المرسوم؛ نُشر في 1 مايو 2026م، ويُعمل به بعد مائة وثمانين يوماً من النشر، ويحل محل نظام التنفيذ لعام 1433هـ <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/67dd54bc-c33a-48c8-8356-b44700a9ab55/1>
- [5] هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، نظام التنفيذ الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/53) وتاريخ 13/8/1433هـ، المادة التاسعة، الحكم قبل نفاذ نظام عام 1447هـ <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/c81ba2f1-1bf1-443b-9b1c-a9a700f27110/1>
- [6] منصة ناجز، بوابة الخدمات الإلكترونية لوزارة العدل <https://najiz.sa/applications/landing>